الدستور وجمعية الاتحاد والترقي

﴿ وسائر الجمعيات ﴾

أعلن الدستور العثماني منذ بضعة أشهر فهنئنا له مع الهانئين ، ورحبنا به مع المرحبين ، وهنا به مسرورا وشغفا ، وملأنا ديار مصر وسورية مقالات فيه وخطبا ، ولكن سرورنا به لم يكن سالما من كل شائبة ، ورجاءنا فيه لم يكن خلوًا من كل مخافة ، فقد أودعنا المقالة الأولى التي أنشأناها في الاسبوع الأول من اعلان الدستور ترحيبا به هذه الجمل (راجع ص ٤١٧ م ١١)

١ — « فالواجب على هذه الجمعيات المدبرة ، والقوى المنفذة ، ان تكفل الدستور الذي نالته الامة حتى تأمن عليه من دسائس اعوان الاستبداد ، الذين قاموا بتنظيم حكومة الجواسيس أعظم قيام ، وأول عمل يجب عليها هو السعي لإبعاد اعوان الاستبداد عن دار السلطنة — لا عن دار السلطان فقط — ومحاكمة من يمكن ان يسترد منهم العدل ، ما وهبهم الجور والظلم ، وتشكيل وزارة حرة تقوم بأعباء السلطنة ، وتنتقي الولاة والمتصرفين والقضاة ورؤساء العدلية من اخيار الأحرار ، الذين يرجى ان تصلح بهم الادارة و يستقيم القضاء ، ويحفظ الامن ، و يستقر العدل ، لتندفع الامة الى الاعمال النافعة في ظل الدستور الظليل ، ثم العناية بأمر انتخاب النواب الخ . . .

٢ — « إذا نحن كفينا شر المستبدين الاولين ، وقتلنا وزاوة من الاحرار المستقلين ، فالواجب علينا ان نقف عند هذا الحد من المطالب في العاصمة وأن تعود السيوف إلى أغمادها ، وتنصرف الضباط الى سابق شأنها ، مع احكام الروابط الخفية ، بينها و بين الجمعيات السياسية ، ويتوجه الاحرار الى إصلاح حال المملكة ، بجميع الوسائل الممكنة ، والحذر والحذر ، من عواقب نشوة الظفر ، الحذر الحذر

من إهانة شخص السلطان ، والتسلق إلى عرشه بالبغي والعدوان ، فما دام السلطان مستويا على عرشه فهو رئيس الامة ومرجع سلطتها ، ومنفذ قوانينها وشريعتها ، والوزارة هي الواسطة بينها وبينه ، فاعتداء المرءوس على الرئيس بإدلال القوة ، دون القانون والشريعة ، مجلبة للفوضى ومدعاة للخلل ، ويخشى في مثل الحال التي نحن فيها ان يفضي إلى الخطر » الخ

٣ — « ان افضل ما نفاخر به الآن هو اننا نلنا الدستور من غير اراقة للدماء ولا إيقاع للبلاد في فوضى الثورة ، ولا غير ذلك مما يذم ويكره ، فيجب أن نحافظ على هذه الفضيلة ، وان لا نرتكب في طلب الفرع ، ما عصمنا الله في طلب الاصل ، عسى ان يكون تاريخنا في هذا الطور انظف من تاريخ جيراننا فيه »

٤ — « إن امامنا عقبات كثيرة منها ما يتوقع من مقاومة بعض الحكام الظالمين للحرية التي يرقص لها طلاب الدستور طربا ، ويهيمون بها شغفا ، ومنها ما هو اقرب الى الوقوع كالنزاع بين الاحرار المستقلين ، وبين المتعصبين والمقلدين ، ومنها مسألة تكوين الجنسية العثمانية ، وما يقع في طريقها من جنسيات الشعوب التي يتألف منها جسم الدولة العلية ، »

٥ — « الحق أقول : إنه لا يخشى علينا من سلب الحرية ، وإنما يخشى علينا من سوء استعمال الحرية ، ومن الجهل بطرق المحافظة على الحرية ، : يخشى أن تدفع الحمية بعض الأحرار الظافرين ، الى مثل عمل المستبدين ، وان تهبط العبودية الموروثة بكثير من الجاهلين ، الى ان يكونوا عونا على انفسهم للحكام الظالمين . »

هذا بعض ما كتبناه في حال السرور باعلان الدستور في الاسبوع الأول من إعلانه وقد وقع جميع ما توقعناه وخفناه

اخذت جمعية الاتحاد والترقي على نفسها كفالة الدستور وحفظه فألفت لها لجانا واحدثت لها شعبا في جميع بلاد السلطنة ، وأبعدت أعوان السلطان عنه وسعت في محاكمة بعض المعروفين بالظلم منهم ، وتداخلت في انتقاء الحكام والعمال وانتخاب المبعوثين انتدبت للقيام بكل ما قلنا انه لازم واجب — لا لأننا قلنا بل لأنها تعلم ما علمنا — ولكنها لم تحسن العمل في كل ما تشبثت فيه من سرورنا بعملها

سافرنا الى الديار السورية ووزرنا اهم مدن الولايتين ورأينا تصرف جمعية الاتحاد والترقي فيها وما كان من عمل «اللجنة المرخصة» التي ارسلتها من سلانيك. فرأينا خللا وخطللا وسوء تصرف كنا نعتذر عنه للناقمين عليها، حتى انه لم يوجد لها من دافع عنها كما دافعنا، وليس تفصيل تصرفها في سورية من موضوع هذا المقال الذي وضع لبيان الحال العامة.

ثم عدنا الى هذه البلاد التي يعرف من فيها ما لا يتيسر عرفانه لمن في سورية فسمعنا ممن كانوا في الاستانة من العثمانيين الاحرار ومن غيرهم أمورا منتقدة فوق ما كنا نعلم بل رأينا أكثر العثمانيين لاسيما الترك متغيرين عليها. وانا نذكر مجموع ما ينتقده عليها الناس في مصر وسورية في موضوع مطالبنا التي اشرنا اليها آنفا وهو

(١) ان سلوك الجمعية مع أعوان الاستبداد لم يكن سلوك من يريد القضاء على الاستبداد بازالة نفوذ أهله واخضاعهم للدستور بل سلوك من اغتنم الفرصة للاستفادة منهم فقد كانت تأخذ المبالغ الكبيرة منهم وتدعهم وشأنهم او تضمهم اليها وقد حدثني الثقات من أهل الشام ان اللجنة المرخصة التي ذهبت لاجل التحقيق في الحادثة التي جرت لي في آخر شهر رمضان قد أخذت مبلغا عظيما من النقود باسم الاعانة للجمعية من رؤساء الفتنة وزعماء الاستبداد الذين بلغ من جنونهم في محاربة الدستور أنهم تحدثوا بنصب خليفة في الشام يبايعونه ويقاومون به الحكومة الدستورية

(٢) انها لم تحسن في انتقاء العمال والحكام فقد ساعدت كثيرين من أعوان الاستبداد حتى على الترقي في الوظائف وأهملت شأن كثير من الأحرار والمجربين. وقد كان اكبر رجاء لي في حكومتنا الجديدة الانصاف في اختيار الموظفين من الاكفاء لا سيما المجربين في مثل مصر. ويتهمون الجمعية بأنها كانت تبيع الوظائف العالية بالمال، والله أعلم بحقيقة الحال.

(٣) إنها جعلت هم لجانها في جميع البلاد النفوذ في الحكومة لا مجرد المراقبة عليها فلا تخرج عن القوانين ولا مساعدتها على حفظ الأمن الذي اختل بعد إعلان الدستور في جميع الولايات كل ولاية بحسب درجتها في الاخلاق وحال الاجتماع

(٤) — إنها لم تحسن الانتقاء والاختيار في تأليف شعبها ولجانها فأدخلت فيها كثيرا

من المتفهقرين أو الرجعيين وعادت آخرين . وظهر في بعض لجانها التعصب للجنس التركي حتى كان يكون الاعضاء من الترك هم أصحاب الشأن ومن معهم من غيرهم كالآلات . وقد سمعت كثيرا من الشكوى في ذلك فكنت أدافع بالتي هي أحسن

(٥) حمل الضباط في جميع البلاد على الاشتغال بالسياسة وجعل نفوذهم هو الأعلى في لجان الجمعية وهذا خطر على الدولة كان يجب التشديد في منعه والاكتفاء بأن يكون بين الجمعية وبين الضباط صلة خفية كما قلنا وانصراف كل الى عمله : الضباط الى العمل العسكري المحض الذي لا شائبة فيه للسياسة والجمعية لمراقبة سير الدستور من غير مشاركة الضباط في ذلك . فان ظهرت قوة تسعى لإلغاء الدستور وإبطال مجلس الامة أو الاستبداد والظلم جاز حينئذ استنجاد الجمعية بالضباط لمقاومة ذلك . وانه لا يختلف عاقلان من علماء الاجتماع في وجوب منع الضباط من الاشتغال بالسياسة والادارة حتى اذا أبوا أخرجوا من الجيش وفي كون الجند الذي يدخل في الثورة يكون خطرا على الامة فاذا لم يتيسر استصلاحه حالا وجب إخراجه من الجندية أو قتله

(٦) نصرفها مع السلطان . انتقد عليها شيء منه لا نحب الخوض فيه ولكننا نقول إن الذين يرون ان السلطان هو روح الحركة التي وجهت في هذه الايام الى اسقاط الجمعية يقولون لولا أنها أخرجته لما كان شيء من ذلك

(٧) سيرتها في حمل الناس على انتخاب المبعوثين : رأيت بعيني بعض ذلك في طرابلس الشام وقد كنت أدافع عن الجمعية بقدر الامكان لئلا تشتد الفتنة ويستشري الفساد .

(٨) طريقة تأييد نفوذ الجمعية في « مجلس المبعوثان » بما كاد يكون مهددا لسائر الاعضاء سالبا لاستقلالهم

(٩) اتهمت الجمعية أيضا بالتعصب للجنسية التركية ويقولون عنها أمورا كثيرة في ذلك وهو أخوف ما نخافه على مستقبل الدولة وربما شرحنا ذلك في مقال خاص

(١٠) العبث باستقلال الوزارة بحيث كانت الجمعية مانعة من وجود وزارة مستقلة مسئولة امام مجلس الامة وحدد عن عملها

(١١) الجهل بمداراة الشعور الديني في الامة فقد أظهر بعض أعضائها

المشهورين أمورا منكرة في نظر الدين جعلت لاعدائها مجالا واسعا للتنفير منها. وقد اعترفت هي اليوم بهذا التقصير

(١٢) ظهورها بمظهر السلطة المستبدة غير المسئولة حتى صرت تسمع من العثماني الحر والمتقهقر ومن الاجنبي المتطرف والمعتدل هذه الكلمة التي اذاعتها الجرائد: ان جمعية الاتحاد والترقي قد أزالت استبداد المابين وأدالت منه استبدادها هي . وتفرع عن هذه الكلمة كلام كثير منه قول الكثيرين ان استبداد السلطان ابن السلطان ابن السلطان أهون علينا من استبداد أوشاب من الناس لا يُعرفون فان السلطان أشرف منهم والذل له أقل عارا من الذل لهم وإرضاءه أسهل من إرضائهم لانه شخص واحد يمكن ان يعرف ما يرضيه ولا يعرف ما يرضي هؤلاء الكثيرين

هذا مجمل ما خطر في بالنا الآن من أقوال الناس في جمعية الاتحاد والترقي بعد ذلك الاجماع على الثناء عليها في أول العهد باعلان الدستور فهل يعقل ان يكون كله كذبا واختراعا من الجماهير المتفرقين في ولايات وممالك كثيرة ؟ وإلا فما سبب شيوعه والهج به في البلاد والممالك ؟

لم يحصل بعد الدستور شيء من السلطة يحمد الا هدوء الاستانة وحسن السير في حل مشكلتي البوسنه والبلغار وكان الفضل الاكبر في ذلك لكامل باشا ولكن الجمعية لم تلبث ان اسقطت كاملا من كرسي الصدارة وغيرت وزارته لانه كان معارضا لنفوذها الفعلي في الحكومة فانتقدت سياسة وربا هذا العمل وعدوه استبدادا من الجمعية في الحكومة وقال بمثل قولهم كثيرون في الدولة لانهم لم يصدقوا انه كان مضادا للدستور كما ادعت

ثم قتل حسن بك فهمي رئيس تحرير جريدة سر ايتي عبلة فهم السواد الاعظم في الاستانة وغيرها ان الجمعية هي التي قتلته لانه كان ينتقد أعمالها فاشتد السخط عليها وانفجر بركانه وكان بعض أعضاء الجمعية اقترح في مجلس الأمة تقييد حرية المطبوعات ونشر في أثناء ذلك مقال كامل باشا الذي بين فيه سبب إسقاط الجمعية لوزارته وما كان من شأنه وشأنها قبل ذلك ولم تحسن الجمعية التصرف في شأن مادة قتل حسن فهي الذي عد قتلا لحرية الشخصية واستقلال الفكر فثارت لاستتباعه على الجمعية وكان ابتداء الثورة بهذه [illegible] فسقطت وزارة حسن [illegible]

وزارة الجمعية بعد ان أهين لمروره بموكبه من حيث تشيع الجنازة وعدم حضورها تبعا لزعماء الجمعية الذين لم يحضروها . وفر أعضاء الجمعية هاربين من الاستانة وقتل كثيرون من البرآء وجرح آخرون ودمرت اندية الجمعية وادارات بعض جرائدها واستحوذ الرعب على أهل العاصمة وخافوا من سوء العاقبة

سواء صح ما قيل في الجمعية كله أم صح بعضه فان حسنتها التي لا ينازعها فيها أحد هي انها هي التي أخذت الدستور باليمين فلا تهبه بالشمال فهي أحرص على حفظه وبقائه من جميع العثمانيين . وهو الآن كالطفل يحتاج إلى تربية وكفالة، وله أعداء فيحتاج الى دفاع وحماية ، فاذا قيل إن الحكومة المسئولة ومجلس الامة يقومان بتربيته ، فهل يستطيع أحد ان ينكر اختصاص الجمعية بالقدرة على كفالته ، وهل جاءتها هذه القدرة إلا من الجيش ؟

إذاً لا بد من بقاء الجمعية ولا بدّ من بقاء صلتها بالجيش ولكن لا يجوز بحال أن تتداخل في أعمال الحكومة ولا ان تعبث بحرية المجلس ولا ان تدع ضباط الجيش يشتغلون بالسياسة ولا ان تقاوم من يخالفها في الرأي بالقوة ولا حاجة بها الى ذلك في حماية الدستور ولكن قد يشتهيه رجال من الجمعية لأنه من تمتع القادر المنصور

لا يوجد في البلاد قوة يمكن ان تقف في طريق الجمعية إلا قوة السلطان في العاصمة وقوة عصابات الاشقياء في بعض الولايات فاما العصابات فيمكن تذليلها بالقوة ولو بعد حين وأما السلطان فانه بنفوذه المعنوي المصبوغ بلون الدين وبأعوانه الكثيرين وبماله الكثير وبدهائه العظيم يمكنه في كل وقت ان يعمل عملا كبيرا فهو أخوف ما يخاف على الدستور اذا لم يخلص له والناس فيه رأيان أحدهما [illegible] من امام الدستور ضرورية فان خطره دائم بدوامه ، والثاني أنه يمكن أن يؤمن خطره بأمور ترضيه كلها ترجع الى ان يرى ما صار اليه خيرا مما كان فيه فلا يستمر [illegible] بتأمينه على نفسه ومنصبه وتحامي جرح وحدانه ولو مع إبعاد رجاله المؤثرين [illegible] عنه ولكن الجمعية جرحته جروحا نهائية وأخرجت من قصره خزين [illegible] ويظن ان حياته متوقفة عليه فهل تطيب لها بعد ذلك نفسه ، [illegible] أم لا بد له من الكيد لها ، والسعي للانتقام منها ؟

الجمعية المحمدية

وافتنا انباء الاستانة وأنا في سورية بأنه قد ظهر فيها جمعية جديدة سميت بالجمعية المحمدية غرضها المطالبة بالحكم بالشريعة وتطبيق القوانين عليها فما وجدتني مرتاحا لهذا النبإ على اني قد وقفت نفسي على الدعوة الى الاسلام والدفاع عنه والتوفيق بين أحكامه ومصالح البشر في كل طور من أطوارهم مهما ارتقت. وما ذاك الا لأني خفت أن يكون الغرض الباطن منها محاربة الدستور باسم الدين، كما ان نفسي لم تكن مرتاحة لجمعية الاخاء العربي — وأنا من صميم العرب — لأني خشيت ان تكون مفرقة بين العرب والترك ومحركة للعصبية الجنسية التي أخاف على الدولة شرها وكنت أصرح برأيي بذلك في كل محفل ومقام

سألني الأمير شكيب أرسلان عن رأيي في الجمعية المحمدية ونحن في ملأ بنادي الاتحاد العثماني ببيروت فقلت إن خوفي منها غالب على رجائي فيها فان كانت تطالب مجلس الأمة بأن يأخذوا قوانين الدولة كلها من كتب الحنفية بالشروط المعتمدة عندهم في الفتوى فهذا حرج عظيم وما أظن ان مؤسسيها في درجة من الارتقاء يطلبون فيها المحافظة على أصول الاسلام الثابتة من الكتاب والسنة والا كتفاء بعدم الخروج بالقوانين عنها بل لا أرى انهم يرضون بذلك واني أقول انه ليس في ديننا شيء ينافي المدنية الحاضرة المتفق على نفعها عند الامم المرتقية الا بعض مسائل الربا واني مستعد للتوفيق بين الاسلام الحقيقي وكل ما يحتاج اليه العثمانيون لترقية دولتهم مما جر به الافرنج قبلهم وغير ذلك ولكن بشرط ان لا ألتزم مذهبا من المذاهب بل القرآن والسنة الصحيحة. وأرجو أن يكون ذلك مقبولا عند جميع العناصر العثمانية الا المقلدين المتعصبين لمذاهبهم من المسلمين. فأورد علي بعض الحاضرين مسألة الشهادة فأجبته بما أقنعه واقنع غيره من الحاضرين

وقع ما كنا نخاف وأكثر وظهر ان هذه الجمعية هي التي قامت بالفتنة الحاضرة في الاستانة حتى انها استمالت اليها العسكر الذي جاءت به جمعية الاتحاد والترقي من سلانيك لتحافظ به على الدستور، وعسكر الاسطول أيضا، ولا غرو فباسم الدين تقدر ان تستميل جميع عسكر الدولة ان هي أدلت بخراطيمها اليه. وتفيد أخبار الاستانة أن

قائدها في هذه الفتنة هو مراد بك الداغستاني الشهير الذي كان من زعماء جمعية الاتحاد والترقي من بضع عشرة سنة فخانها مع الخائنين وسلم أوراقها للسلطان ورضي بأن يتقاضى منه مالا على ذلك بعد ان كان من أشد المبالغين في الطعن فيه والتحريض عليه . وبعد الانقلاب طلب ان يدخل في الجمعية لما رأى من نفوذها (وهو كالدنيا مع القائم) فأبت عليه فحاول الانتقام منها وإحباط عملها فهكذا يكون الرجال المصلحون ! !

جمعية الاحرار

كان جميع طلاب الاصلاح من العثمانيين يلقبون بالاحرار ثم تألف حزب في الاستانة سمي بحزب الاحرار وصار له جمعية خاصة به والمشهور ان هذا الحزب على رأي صباح الدين افندي سبط آل عثمان الشهير فيما يعبر عنه بعدم المركزية كما نوهنا بذلك من قبل فهو حزب سياسي لا خطر منه إن كان ظاهره و باطنه سواء وان كانت ولايات الدولة غير مستعدة الآن لأن تكون على رأيه برمته وكم في أوربا من حزب يدعو الى رأيه سنين طويلة ولا يضر الامة مخالفته لرأي السواد الاعظم ولسائر الاحزاب فيها ولكن جمعية الاتحاد والترقي تشتد في مقاومة هذا الحزب حتى إنها اتهمت بقتل محرر جريدة سربستي كما علمت وذلك غلو كان من أسباب الفتنة الحاضرة . وهو قد اتهم أيضا بالسعي في إسقاطها ومن الناس من يتهم بعض رجاله بمقاومة الدستور ومالنا وللتهم فقد اتهم احمد رضا بك بمشايعة السلطان على هدم الدستور أيضا

الثورة العسكرية والفتن الداخلية

بعد كتابة ما تقدم علمنا إن شيطان الاستبداد تمكن من احداث ثورة عسكرية في الاستانة غرضها الظاهر إبادة جمعية الاتحاد والترقي ويخشى ان يكون الباطن محو الدستور وإعادة الاستبداد الماضي على ان اسقاطها يعيده بالطبع . وقد فر رجال الجمعية من الاستانة ولجأوا الى مركز قوتهم في سلانيك ثم زحفوا بجيشهم على الاستانة ليحكموا السيف والمدفع في الأمر ، فنسأل الله لهم التوفيق والنصر ، وان يحفظ الدولة من الخطر وقد ولدت الثورة بالعاصمة فتنة في ولاية اطنه فهب الترك لذبح الأرمن وهو عمل يتبرأ الاسلام منه ومن فاعليه ، ولكنه لا يسلم معه من طعن الامم فيه ، فبهمجية هؤلاء الاقوام ، صار المسلمون حجة على الاسلام